

## تغذية الرضع وصغار الأطفال: خطة التنفيذ

### تقرير من الأمانة

١- في أيار/مايو ٢٠١٠ اعتمدت جمعية الصحة العالمية القرار ج ص ٦٣-٢٣ بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال. وحث ذلك القرار الدول الأعضاء على الاضطلاع بجملته أمور منها زيادة الالتزام السياسي بالوقاية والحد من سوء التغذية بجميع أشكاله، وتسريع تنفيذ الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال، وزيادة عدد التدخلات. كما طلبت جمعية الصحة إلى المديرية العامة دعم الدول الأعضاء فيما يتعلق بتوسيع نطاق تدخلاتها التغذوية ووضع خطة تنفيذ شاملة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال كعنصر حاسم لإطار تغذية عالمي متعدد القطاعات. ويبين هذا التقرير عملية الإعداد ويوفر عريضاً موجزاً لمسودة خطة تنفيذ شاملة خاصة بتغذية الرضع وصغار الأطفال. وسيكون نص المسودة، الذي سيقدم على ضوء أية تعليقات يدلي بها المجلس، موضوع مشاورات قطرية وإقليمية قبل إجراء المناقشات الأولية بشأنه في جمعية الصحة العالمية الرابعة والسنتين.

### عملية الإعداد

٢- تم صوغ أربع وثائق أساسية من أجل المساعدة على إعداد مسودة الخطة.١

(أ) تعرض الوثيقة الأولى تحليلاً للوضع السائد فيما يخص سياسات وبرامج التغذية، وذلك استناداً إلى الردود الواردة من ١١٦ بلداً بخصوص نتائج عمليات استعراض الاستبيانات الخاصة بسياسات التغذية الوطنية التي أجريت في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠. وتم استقاء البيانات أيضاً من قواعد بيانات منظمة الصحة العالمية الخاصة بالتغذية. والغرض من الوثيقة هو تحديد كل من الثغرات والممارسات الجيدة في تصميم سياسات وبرامج التغذية وتنفيذها.

(ب) تستعرض الوثيقة الأساسية الثانية الإجراءات التغذوية الفعالة، وتلخص ما هو معروف عن التدخلات الصحية الكفيلة بتحسين الحالة التغذوية للنساء وصغار الأطفال، وتشمل خيارات مختلفة للاضطلاع بتلك التدخلات وأمثلة على ممارسة التنفيذ الجيدة على الصعيد القطري. وستوفر هذه الوثيقة الأسباب المنطقية لإدراج تلك التدخلات في مسودة الخطة.

(ج) تعرض الوثيقة الثالثة نموذجاً لإعداد الخطط القطرية للتوسع في الأنشطة الخاصة بالتغذية. كما توفر الإرشادات اللازمة عن كيفية بيان تفاصيل الظروف السائدة، وتحديد أهداف التغذية والانتقاء

من بين خيارات السياسات والبرامج المتاحة، وإشراك أصحاب المصلحة، وتقدير المتطلبات من الموارد المالية والبشرية، وإنشاء هيكل تصريف الشؤون.

(د) تعرض الوثيقة الرابعة إطاراً لرصد تنفيذ البرامج والسياسات، وتحقيق النتائج، واستخدام الموارد. وتسرّد قائمة السياسات والعمليات ومؤشرات الحصائل، وتعرض التعاريف وتحدّد إجراءات جمع البيانات. وتم اختيار المؤشرات بطريقة تراعي سائر المبادرات المشتركة بين القطاعات وذات المحدّات المشتركة. والغرض من الوثيقة هو تيسير اختيار مؤشرات الرصد الأساسية التي ينبغي إدراجها في خطة التنفيذ الشاملة.

٣- وستقدّم جميع الوثائق الأربع إلى الدول الأعضاء للتشاور بشأنها من خلال شبكة الإنترنت والمراسلات بالبريد الإلكتروني والمناقشات المباشرة على الصعيد الإقليمي، وعلى الصعيد الوطني إذا أمكن ذلك. ومن المقترح أن تشمل المشاورات الوطنية والإقليمية طائفة واسعة من أصحاب المصلحة، بمن فيهم ممثّو مختلف القطاعات الحكومية (مثل الصحة والزراعة والرعاية الاجتماعية والتعليم والتجارة والمالية والبيئة والصناعة)، والوكالات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، والمصارف الإنمائية، والجهات المانحة، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص. والغرض من المشاورات الوطنية هو جمع التعليقات على الوثائق الأساسية ومسوّدة خطة التنفيذ الشاملة، ومناقشة العناصر التي ستدرج في الخطط القطرية. أمّا الغرض من المشاورات الإقليمية فهو دمج إسهامات البلدان ووجهات نظرها ضمن خطة التنفيذ الشاملة، ومناقشة مدى التزام شركاء التنمية بدعم تنفيذ الإجراءات المقترحة.

### العرض الموجز لخطة التنفيذ الشاملة الخاصة بتغذية الرضع وصغار الأطفال

٤- ستتضمن خطة التنفيذ الشاملة مجموعة من الإجراءات يتولى تنفيذها كل من الدول الأعضاء والأمانة وشركاء التنمية الملتزمون بدعم تحسين التغذية على نطاق العالم. ويمكن الحصول أيضاً على عرض مستفيض للخطة.<sup>١</sup>

٥- وسوف يبين الفرع الأول من خطة التنفيذ الشاملة نطاق قضايا التغذية التي سيتعيّن على الحكومات وشركاء التنمية معالجتها. وسيشرح الفرع الثاني حالة تنفيذ السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من العبء المزدوج الناجم عن سوء التغذية. وسيشمل الفرع الثالث الأغراض والأهداف المنشودة وإطاراً زمنياً.

٦- وسيسلطّ الفرع الرئيسي من خطة التنفيذ الشاملة الأضواء على تنفيذ الإجراءات من قِبَل الدول الأعضاء والأمانة والشركاء الدوليين في خمسة مجالات، بمشاركة قطاعات متعدّدة. وفيما يلي الإجراءات الخمسة المتوخى اتخاذها:

- تهيئة بيئة داعمة لتنفيذ السياسات الشاملة في مجالي الغذاء والتغذية؛
- إدراج جميع التدخلات الصحية الفعالة اللازمة التي تؤثر في التغذية ضمن الخطط الصحية وخطط التغذية الوطنية؛
- حفز تنفيذ التدخلات التي لا تتصل بالصحة ولكنها تؤثر في التغذية؛

١ متاح في الموقع التالي: <http://www.who.int/nutrition/EB128>.

- إتاحة ما يكفي من الموارد البشرية والمالية لتنفيذ التدخلات الصحية التي تؤثر في التغذية؛
- رصد وتقييم تنفيذ السياسات والبرامج.

## الصلة بأطر السياسات القائمة

٧- تدعو الاستراتيجية العالمية لتغذية الرضع وصغار الأطفال، التي اعتمدها جمعية الصحة في عام ٢٠٠٢ (القرار ج ص ع ٥٥-٢٥) إلى وضع سياسات وطنية شاملة، يتم صوغها بعد تقدير الاحتياجات بشكل مستفيض، بهدف تدعيم البيئات التي تسهم في حماية الممارسات الملائمة في مجال تغذية الرضع وصغار الأطفال، وتعزيزها ودعمها. وتقرّ الاستراتيجية العالمية بشأن النظام الغذائي والنشاط البدني والصحة، التي اعتمدت في عام ٢٠٠٤ (القرار ج ص ع ٥٧-١٧)، بأنّ مراعاة مسار الحياة بأكمله من الأمور الضرورية لتغطية كل جوانب التغذية. وتتضمن خطة العمل الخاصة بالاستراتيجية العالمية للوقاية من الأمراض غير السارية ومكافحتها، المعتمدة في عام ٢٠٠٨ (القرار ج ص ع ٦١-١٤)، تعزيز الرضاعة الطبيعية والتغذية التكميلية ضمن التدخلات الرئيسية الرامية إلى الحد مما يمكن تغييره من عوامل الخطر المشتركة المرتبطة بالأمراض غير السارية.

٨- وقد أبرزت عدة استراتيجيات إقليمية الحاجة إلى التصدي للعبء المزدوج الناجم عن سوء التغذية. فقد حثّت استراتيجية التغذية الإقليمية الأفريقية المنقحة ٢٠٠٥-٢٠١٥ التي وضعها الاتحاد الأفريقي على إنكفاء وحي القيادات الأفريقية بالإسهام الأساسي للأغذية والأمن الغذائي في تنفيذ استراتيجيات تنمية القارة من الناحية الاجتماعية والاقتصادية وتنفيذ المرامي الإنمائية للألفية. وأبرزت خطة العمل الأوروبية للسياسات الغذائية والتغذية، التي أصدرتها منظمة الصحة العالمية في عام ٢٠٠٨<sup>١</sup>، مسألة تغذية الأم والطفل بوصفها أحد مجالات التدخل ذات الأولوية. وفي عام ٢٠١٠، قام مجلس إدارة منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، في القرار CD50.R11، باعتماد الاستراتيجية وخطة العمل الراميتين إلى الحد من سوء التغذية المزمن. وفي العام نفسه اعتمدت اللجنة الإقليمية لشرق المتوسط، في القرار ش م ل/٥٧/ق-٤ "الاستراتيجية الإقليمية للتغذية للفترة ٢٠١٠-٢٠١٩. وفي المنتدى التاسع والثلاثين لجزر المحيط الهادئ (ألوفي، نيوي، ١٩-٢٠ آب/أغسطس ٢٠٠٨)، أعربت قيادات جزر المحيط الهادئ عن "التزام حكوماتها باتخاذ إجراءات عاجلة من أجل التصدي لقضايا الأمن الغذائي على الصعيد الوطني، وعلى الصعيد الإقليمي عند الإمكان، وذلك بتنفيذ مجموعة من التدابير في القطاعات الرئيسية، مثل الزراعة ومصايد الأسماك والتجارة والنقل؛ وفي نيسان/أبريل ٢٠١٠، اعتمد وزراء الصحة والزراعة والتجارة في ٢٢ بلداً من بلدان وأقاليم منطقة المحيط الهادئ إطاراً للعمل في مجال الأمن الغذائي في المنطقة.

٩- وفي عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ أعد ممثلو الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمصارف الإنمائية والوكالات المانحة والمجتمع المدني ودوائر البحوث والقطاع الخاص إطاراً للعمل من أجل الحد من سوء التغذية،<sup>٢</sup> وذلك بغرض تسريع التقدم صوب بلوغ المرامي الإنمائية للألفية. ويحدّد الإطار طريقتين متكاملتين للحد من سوء التغذية: (أ) التدخلات التغذوية المباشرة الرامية إلى تحسين الحالة التغذوية بالدرجة الأولى، على أن تكون متاحة لجميع الأفراد وأسره، ولاسيما أثناء فترة الحمل وفي العاملين الأولين من العمر وفي أوقات

١ خطة العمل الأوروبية للسياسات الغذائية والتغذوية ٢٠٠٧-٢٠١٢ التي وضعتها منظمة الصحة العالمية. كوبنهاغن، مكتب منظمة الصحة العالمية الإقليمي لأوروبا، ٢٠٠٨ (بالإنكليزية).

٢ تعزيز التغذية: إطار للعمل:

[http://www.unscn.org/files/Announcements/Scaling\\_Up\\_Nutrition-A\\_Framework\\_for\\_Action.pdf](http://www.unscn.org/files/Announcements/Scaling_Up_Nutrition-A_Framework_for_Action.pdf).

المرض أو الضيق؛ (ب) النهج المتعدد القطاعات الرامي إلى تعزيز التغذية المناسبة وجعلها الهدف الذي تنتشده سياسات التنمية الوطنية في مجالات الزراعة، وإمدادات التغذية، والحماية الاجتماعية، وبرامج الصحة والتعليم. وفي عام ٢٠١٠ صدر دليل تفصيلي<sup>١</sup> يتوخى بذل جهود مكثفة على مدى ثلاثة إلى خمسة أعوام مع استمرار طائفة واسعة من أصحاب المصلحة في الالتزام على الصعيد المحلي والوطني والإقليمي والدولي. كما يتوخى ذلك الدليل الاضطلاع بأعمال تشارك فيها طائفة متعدّدة من أصحاب المصلحة على المستويين المحلي والوطني وتستهدف مساعدة موظفي البرامج والمنظمات والمجتمع، بفعالية، على التوسع في الأنشطة الخاصة بالتغذية. وستقدم تلك المبادرة إعداد خطة التنفيذ الشاملة وتنفيذها.

١٠- وأقيمت صلة جيدة بين الأمن الغذائي والتغذية من خلال فرقة الأمين العام للأمم المتحدة الرفيعة المستوى المعنية بالتصدي لأزمة الأمن الغذائي في العالم. وفي عام ٢٠١٠ قامت تلك الهيئة بتحديث إطارها الشامل للعمل، وأبرزت بذلك الحاجة إلى النظر في مسألة الأمن الغذائي والتغذوي وإيلاء المزيد من الاهتمام للحماية الاجتماعية وشبكات السلامة عن طريق الاضطلاع بتدخلات ترمي إلى تحسين التغذية وضمان تنوع النظام الغذائي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ تعهّدت لجنة الأمن الغذائي العالمي التابعة لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة بإعداد إطار استراتيجي عالمي للأمن الغذائي والتغذية بحلول تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛<sup>٢</sup> وسيتم ذلك الإطار من إثراء واستكمال خطة التنفيذ الشاملة. وستجري أيضاً، في المؤتمر الدولي المعني بالتغذية المقرر عقده في عام ٢٠١٢، بدعوة من منظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية، مناقشة الخبرة المكتسبة في الاستراتيجيات والبرامج بشأن الربط بين الأمن الغذائي والتغذية. وفي أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ أطلق الأمين العام للأمم المتحدة الاستراتيجية العالمية لصحة المرأة والطفل، التي تؤكد على عدة أمور منها الحاجة إلى ضمان الاقتصار على الرضاعة الطبيعية طيلة الأشهر الستة الأولى من العمر، والوقاية من سوء التغذية وعلاجها، وتحسين الحالة التغذوية للأمهات والأطفال إجمالاً. ويمكن أن تشكل التدخلات والسياسات التغذوية مصدراً يعود بفوائد إضافية على سائر المبادرات الصحية المتعدّدة القطاعات، كذلك التي تم التعهّد باتخاذها في إعلان ليبيرفيل بشأن الصحة والبيئة (٢٠٠٨) أو خطط العمل الوطنية الخاصة بالحدود الاجتماعية للصحة. وستسعى خطة التنفيذ الشاملة إلى ضمان الاتساق عموماً مع الأطر الأخرى المتعدّدة القطاعات للتدخل والتقييم.

## الإجراء المطلوب من المجلس التنفيذي

١١- المجلس مدعو إلى الإحاطة علماً بالتقرير والإدلاء بتعليقاته على موجز خطة التنفيذ الشاملة بشأن تغذية الرضع وصغار الأطفال.

= = =

١ دليل تفصيلي لتعزيز التغذية: الطبعة الأولى، أيلول/سبتمبر ٢٠١٠.

<http://un-foodsecurity.org/sites/default/files/SUNRoadMap.pdf>.

٢ الوثيقة CFS 2010/2.